نحو مجتمع دامج: تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة المجتمعية الكاملة

مقدمة: المشاركة الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الإنسان

تُعد المشاركة الفعالة في حياة الأسرة والمجتمع حجر الزاوية في التطور الشخصي وتحديد الهوية وجودة الحياة لكل فرد. فهي ليست مجرد نشاط تكميلي، بل هي أساس جوهري للشعور بالانتماء والاحترام الذاتي. على الرغم من هذه الأهمية الاستراتيجية، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان عوائق كبيرة تحُد من فرصهم في المشاركة الاجتماعية، مما يعزلهم عن النسيج الحيوي لمجتمعاتهم.

تأتي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) لترسيخ إطار دولي ملزم يعيد تعريف الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، وينقل الحوار من دائرة الرعاية إلى فضاء الحقوق والتمكين. تهدف هذه الورقة إلى تقديم حجة مقنعة لصانعي السياسات وقادة المجتمع لتبني هذا النهج، وتفكيك الحواجز القائمة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل استباقي، مستندة في ذلك إلى المبادئ والنماذج الناجحة التي عرضتها الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية.

إن تحقيق مجتمع دامج للجميع ليس مجرد طموح أخلاقي، بل هو التزام قانوني وضرورة تنموية تطلق الطاقات الكامنة لجميع أفراده.

---

1. الإطار الدولي: ترسيخ الحق في الاندماج المجتمعي

إن تأسيس أي دعوة للتغيير الاجتماعي على قاعدة صلبة من القانون الدولي يمنحها الشرعية والقوة اللازمة. تُعد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) نقطة تحول تاريخية، حيث تنقل الخطاب من نهج قائم على الشفقة والإحسان إلى نهج قائم على الحقوق، معترفةً بأن الحواجز التي تمنع المشاركة الكاملة هي حواجز مجتمعية وليست قصوراً فردياً. تقدم الاتفاقية إطاراً شاملاً يضمن للأشخاص ذوي الإعاقة حقهم الأصيل في أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من مجتمعاتهم.

تشكل المواد التالية من الاتفاقية أساساً قانونياً غير قابل للتفاوض، وتفرض على الدول والمجتمعات التزامات واضحة لضمان الاندماج الكامل:

- **المادة 19: العيش المستقل والإدماج في المجتمع** تضمن هذه المادة الحق المتساوي لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش داخل المجتمع، مع توفير خيارات مساوية لخيارات الآخرين. وتشمل بنودها الأساسية كفالة "إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا مكان إقامتهم ومحل سكناهم والأشخاص الذين يعيشون معهم"، و"إمكانية حصولهم على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية"، وضمان استفادتهم من الخدمات والمرافق العامة على قدم المساواة مع الآخرين.
- **المادة 30: المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة** تقر هذه المادة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية، وتلزم الدول باتخاذ تدابير تضمن لهم التمتع بالمواد والأنشطة الثقافية (كالأفلام والعروض المسرحية) بأشكال ميسّرة، والوصول إلى الأماكن المخصصة للعروض الثقافية والرياضية.
- **المادة 23: احترام البيت والأسرة** تؤكد هذه المادة على القضاء على التمييز في جميع المسائل المتعلقة بالزواج والأسرة والوالدية، وتضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الزواج وتأسيس أسرة بحرية ومسؤولية كاملة، والحفاظ على خصوبتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

- **المادة 13: إمكانية اللجوء إلى القضاء** تضمن هذه المادة للأشخاص ذوي الإعاقة سبلاً فعالة للجوء إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخرين، مما يمكنهم من الدفاع عن جميع حقوقهم الأخرى ومواجهة أي تمييز أو انتهاك قد يتعرضون له.

تشكل هذه المواد مجتمعة تفويضاً قوياً وإلزامياً للحكومات وأصحاب المصلحة في المجتمع للانتقال من الأقوال إلى الأفعال، وتفكيك الهياكل التي تكرس العزلة، وبناء بيئات ترحب بالمشاركة الكاملة. لكن هذا الإطار القانوني الصلب، على الرغم من وضوحه وإلزاميته، يظل حبراً على ورق ما لم نواجه بشجاعة العقبات المنهجية التي تحرم الملايين من التمتع بهذه الحقوق. فما هي طبيعة هذه الحواجز التي تبقي هذا الوعد النبيل بعيد المنال؟

---

2. تحليل العوائق: فهم التحديات التي تواجه المشاركة الاجتماعية

لتحقيق الاندماج الفعلي، لا يكفي الاعتراف بالحقوق، بل يجب تحديد وفهم العوائق المنهجية التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارستها. هذه العوائق ليست جزءاً طبيعياً من الإعاقة نفسها، بل هي نتاج للمواقف المجتمعية السلبية والبيئات غير المجهزة التي تفشل في استيعاب التنوع البشري. إن تحليل هذه التحديات هو الخطوة الأولى نحو تصميم استراتيجيات فعالة وموجهة للتغلب عليها.

عوائق شخصية وعائلية

غالباً ما تبدأ العزلة من الداخل. فالكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة قد يعانون من ضعف الثقة بالنفس، معتقدين أنهم لا يملكون القدرة أو لا يستحقون المشاركة في الأنشطة المجتمعية. على مستوى الأسرة، قد يؤدي الشعور بالخجل أو الإفراط في الحماية إلى فرض قيود على أفرادها من ذوي الإعاقة، ومنعهم من المشاركة الاجتماعية خوفاً من نظرة المجتمع.

عوائق مجتمعية ومواقف سلبية

تتجذر العديد من العوائق في معتقدات غير عقلانية ومواقف سلبية متوارثة. فعلى سبيل المثال، قد تسود في بعض المجتمعات أفكار مثل أن وجود الأشخاص ذوي الإعاقة "قد يدنس الأماكن المقدسة" أو أنهم "مصابون باللعنة". هذه المواقف لا تؤذي المشاعر فحسب، بل تترجم إلى ممارسات إقصائية تمنع الأفراد من المشاركة في الطقوس والفعاليات المجتمعية.

عوائق مادية وبيئية

تظل البيئة المادية أحد أكثر الحواجز وضوحاً. فالمباني ووسائل النقل والمرافق العامة التي لم تُصمم لتكون متاحة للجميع تفرض عزلة قسرية. وكما يعبر أحد الشهادات المؤثرة:

» نود بين الحين والآخر أن نشاهد فيلماً في السينما، ولكن لا توجد إمكانية لدخول الكراسي المتحركة... لا أحد يستمع إلينا «

هذا المثال البسيط يجسد الإحباط اليومي الذي يواجهه الملايين، حيث تُغلق أبواب المشاركة ليس بسبب الإعاقة، بل بسبب التصميم غير الشامل.

عوائق خاصة بالنوع الاجتماعي

تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة تمييزاً مضاعفاً. فغالباً ما يتم استبعادهن ليس فقط من برامج التنمية العامة، ولكن أيضاً من المبادرات النسائية، وذلك بسبب اعتقاد خاطئ بأن اهتماماتهن وقضاياهن تختلف عن بقية النساء. هذا الإقصاء المزدوج يجعلهن أكثر عرضة للتهميش ويحرمهن من شبكات الدعم والفرص المتاحة لأقرانهن.

إن تفكيك هذه الحواجز المعقدة لا يقتصر على الحلول الجزئية، بل يستدعي رؤية استراتيجية تقوم على ركائز متينة ومترابطة. فما هي الأعمدة الأساسية التي يجب أن نبني عليها مجتمعاً دامجاً بحق، وكيف يمكننا تحويل فهمنا للعوائق إلى عمل بنّاء ومستدام؟

---

3. ركائز المجتمع الدامج: استراتيجيات عملية لتحقيق المشاركة الكاملة

إن بناء مجتمع دامج يتطلب أكثر من مجرد إزالة العوائق؛ إنه يستلزم بناء هياكل دعم استباقية تمكّن الأفراد من المشاركة الكاملة. استناداً إلى الدلائل الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية، يمكن تحديد خمس ركائز أساسية تشكل معاً استراتيجية متكاملة لتحقيق الاندماج. هذه الركائز ليست مبادرات منفصلة، بل هي مجالات عمل مترابطة تتطلب اهتماماً متزامناً من صانعي السياسات وقادة المجتمع.

3.1 المساعدة الشخصية: مفتاح العيش المستقل

يجب النظر إلى المساعدة الشخصية ليس كشكل من أشكال "الرعاية" السلبية، بل كأداة أساسية لتمكين الاستقلالية وتقرير المصير، وهو المفهوم الذي تدافع عنه "حركة العيش باستقلالية". إنها تمكن الأفراد من التحكم في حياتهم اليومية، بدءاً من المهام الأساسية وصولاً إلى المشاركة في التعليم والعمل والحياة الاجتماعية.

توضح قصة **جاي-هوان** من كوريا الجنوبية (الإطار 4) كيف يمكن للمساعدة الشخصية المنسقة أن تحدث تحولاً جذرياً. فبفضل الدعم المقدم من المتطوعين والعاملين الاجتماعيين والمنظمات المجتمعية، تمكن جاي-هوان من العودة إلى المدرسة بعد انقطاع، والمشاركة في الأنشطة الفنية، وبناء شبكة اجتماعية. إن جوهر المساعدة الشخصية الفعالة يكمن في **سيطرة المستخدم**، حيث يكون الشخص ذو الإعاقة هو المحور في اتخاذ القرارات المتعلقة باحتياجاته. ومن خلال تمكين الأفراد من إدارة حياتهم، تفتح المساعدة الشخصية الباب أمام بناء علاقات اجتماعية والحفاظ عليها.

3.2 العلاقات والزواج والأسرة: الحق في الحياة الشخصية

من الضروري تحدي المفاهيم الخاطئة والشائعة التي تصور الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم كائنات "لا جنسية" أو غير قادرين على تكوين أسر أو أن يكونوا آباء وأمهات. هذه القوالب النمطية تحرمهم من أحد أعمق التجارب الإنسانية.

تقدم شهادة **جوليان بريسيال مابانجوي** من مالاوي (الإطار 8) منظوراً إنسانياً مؤثراً حول الكفاح من أجل حق الأمومة. فعندما حملت، واجهت رفضاً قاسياً ليس فقط من المجتمع، بل من أقرب الناس إليها، حيث طالبوها بأن تتخلص من الجنين، وقامت أخواتها وعمتها بعمل ترتيبات لكي تجري عملية إجهاض. إن إصرارها وشجاعتها في وجه هذه الضغوط يجسد قوة الإرادة البشرية. وكما تقول: **"وكل ما يحتاج المرء إليه هو الشجاعة! لقد حسمت أمري وأصبحت قوية."** بالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي بشكل حاسم لخطر العنف المتزايد الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة، وتوفير آليات حماية فعالة داخل الأسر والمجتمعات. إن احترام الحق في تكوين أسرة والعيش في بيئة آمنة هو شرط أساسي للمشاركة الهادفة في النسيج الثقافي الأوسع للمجتمع.

3.3 الثقافة والفنون: أدوات للتعبير عن الذات والتغيير الاجتماعي

لا ينبغي اعتبار المشاركة في الثقافة والفنون ترفاً، بل هي نشاط حيوي للتطور الشخصي، وتشكيل الهوية، وتحدي الوصم المجتمعي. يمكن للفن أن يكون صوتاً لمن لا صوت له، ومنصة قوية للمناصرة والتغيير.

يُعد معرض **"الرؤية في الظلام"**، الذي أقيم في مدينة دكا في بنغلاديش (الإطار 14)، مثالاً ساطعاً على كيفية استخدام الفن لرفع الوعي وإحداث تغيير ملموس. فمن خلال محاكاة تجربة الإعاقة البصرية للزوار، لم يغير المعرض التصورات فحسب، بل أدى إلى تعهد من البنك المركزي بمعالجة قضية عملية. علاوة على ذلك، يلعب الفنانون ذوو الإعاقة دوراً حيوياً كنماذج إيجابية يُحتذى بها، كما يتضح من تعيين الفنان العالمي **ستيفي وندر** سفيراً للأمم المتحدة للسلام (الإطار 15)، وهو اعتراف دولي بقوة الفن في تعزيز قيم الإدماج. إن المشاركة الثقافية تفتح بدورها الأبواب أمام الأنشطة الترفيهية والتسلية، باعتبارها مساحات مشتركة للتفاعل المجتمعي.

3.4 الترفيه والتسلية والرياضة: تعزيز الصحة والاندماج

للمشاركة في الأنشطة الرياضية والترفيهية فوائد متعددة تتجاوز الصحة البدنية لتشمل تنمية المهارات وتعزيز الاندماج الاجتماعي. إنها تجمع الناس من مختلف القدرات، وتبني جسوراً من التفاهم والاحترام المتبادل.

في بلد يضم، وفقاً لمسح عام 2004، **أكثر من 1.5 مليون شخص من ذوي الإعاقة**، يوضح البرنامج الرياضي في **المغرب** (الإطار 19) قوة الرياضة كأداة للإدماج على نطاق واسع. فمن خلال بناء القدرات المؤسسية، وتوفير المعدات المكيفة، وتنظيم فعاليات دامجة حظيت بتغطية تلفزيونية وطنية، وصل البرنامج إلى آلاف الأشخاص وغير التصورات العامة حول الإعاقة. من المهم التأكيد على أن الإدماج لا يتطلب دائماً استثمارات ضخمة؛ ففي كثير من الأحيان، يمكن تحقيق ذلك من خلال تعديلات بسيطة ومنخفضة التكلفة، مثل **صنع كرات تصدر صوتاً من القرع المجفف** (الإطار 22). وعندما يُحرم الأفراد من حقهم في المشاركة في أي من هذه المجالات، يجب أن تكون هناك آليات واضحة تضمن لهم الوصول إلى العدالة لإنصافهم.

3.5 الوصول إلى العدالة: الضمانة النهائية لجميع الحقوق

يمثل الوصول إلى العدالة الحق الأساسي الذي يضمن إمكانية تحقيق جميع الحقوق الأخرى. وتقوم هذه العلاقة على مبدأ أن هناك **"أصحاب حقوق"** (الأشخاص ذوو الإعاقة) و**"مكلفون بالمسؤولية"** (الدولة وأجهزتها) الذين يقع على عاتقهم واجب احترام هذه الحقوق وحمايتها.

لكن الطريق إلى العدالة محفوف بالعقبات، بما في ذلك غياب القوانين الحمائية، وصعوبة الوصول المادي إلى المحاكم ومراكز الشرطة، وحواجز التواصل، ونقص وعي العاملين في قطاع العدالة. ومع ذلك، فإن التغيير ممكن. تُظهر القضية الناجحة في **الفلبين** (الإطار 29)، حيث تمكن موظفون صم من الطعن في قرار فصلهم التمييزي بمساعدة قانونية مجانية، أن الأنظمة القضائية الرسمية يمكن تفعيلها لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. إن الحلول تتطلب مسارين متوازيين: آليات مجتمعية غير رسمية لحل النزاعات (كما في الهند، الإطار 28، حيث تم التوصل إلى حل مجتمعي عبر طقوس دينية لإعادة دمج شخص مصاب بالجذام) وأنظمة قانونية رسمية قوية لضمان الإنصاف.

إن العمل المتكامل على هذه الركائز الخمس، مدعوماً بسياسات فاعلة، هو السبيل الوحيد لخلق الظروف الملائمة لمجتمع دامج بحق.

---

4. دعوة إلى العمل: توصيات لصانعي السياسات وقادة المجتمع

إن بناء مجتمع دامج ليس مجرد خيار سياسي، بل هو مسؤولية مشتركة تتطلب التزاماً حقيقياً وعملاً دؤوباً من جميع الأطراف الفاعلة. هذه ليست مجرد خلاصة، بل هي خارطة طريق عاجلة وقابلة للتنفيذ. ندعو صانعي السياسات وقادة المجتمع إلى تبني التوصيات التالية، المستمدة مباشرة من الممارسات الفعالة والدلائل الإرشادية الدولية، لتحويل المبادئ إلى واقع ملموس.

1. **إطلاق حملات توعية عامة:** يجب العمل بشكل استراتيجي مع وسائل الإعلام والقادة المجتمعيين والدينيين والفنانين لتعزيز الصور الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحدي القوالب النمطية السلبية، ورفع مستوى الوعي العام بحقوقهم وقدراتهم، وتحويل الخطاب من الشفقة إلى الاحترام والتمكين.
2. **تطوير سياسات الدعم والمساندة:** يتعين على الحكومات إنشاء وتمويل برامج رسمية للمساعدة الشخصية وأنظمة حماية اجتماعية تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الدعم اللازم للعيش باستقلالية وكرامة داخل مجتمعاتهم، مع التأكيد على أن تكون هذه الخدمات خاضعة لسيطرة وتحكم المستخدم النهائي.
3. **ضمان إمكانية الوصول الشامل:** يجب وضع تشريعات ومعايير إلزامية لإزالة الحواجز المادية والمعلوماتية وحواجز الاتصال في جميع المرافق العامة، بما في ذلك المباني الحكومية، ووسائل النقل، والأماكن الثقافية والرياضية، ومرافق النظام القضائي، لضمان أن "العامة" تشمل الجميع حقاً.
4. **تعزيز البرامج المجتمعية الدامجة:** يجب توجيه الدعم المالي والفني للمنظمات والمبادرات المجتمعية التي تعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة المحلية، من النوادي الرياضية والفرق الفنية إلى مجموعات المساعدة الذاتية والفعاليات الثقافية.
5. **تقوية الأطر القانونية وتيسير الوصول إلى العدالة:** من الضروري مراجعة التشريعات الوطنية لضمان توافقها الكامل مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الدعم لخدمات المساعدة القانونية المجانية لضمان قدرة كل شخص ذي إعاقة على الدفاع عن حقوقه وطلب الإنصاف عند تعرضها للانتهاك.

إن بناء مجتمع يقدر كل فرد ويمكّنه من المشاركة الكاملة ليس مجرد التزام أخلاقي، بل هو استثمار ذكي يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية عميقة على المجتمع بأسره، ويطلق العنان للإبداع والطاقة الكامنة في جميع مواطنيه دون استثناء.